

وكان «عمر بن الخطاب» هو الذي سعى سعيه لهذا الجمع : تحدث فيه إلى أمير المؤمنين أبي بكر الصديق ، فردد رضى الله عنه ، تخرجاً من أن يفعل شيئاً لم يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلم يزل «عمر» يراجع في الأمر حتى شرح الله صدره لذلك .

وتمت عملية الجمع والعهد بالمصطفى قريب ، وتُدب لها «زيد بن ثابت» أحد كتّاب الوحي للرسول ، وحُفَظَ القرآن الثقات . وأمر كلُّ من لديه شيء من الصحف والرقاع أن يقدمها إلى «زيد» فبلغ من حرصه وتحرجه ، أن كان لا يكتفي بمراجعة ما يتلقى من صحف القرآن على حفظه ، بل بالغ في الاحتياط فلم يقبل من أحد آية إلا أن يأتي بشاهدين على أنها كتبت بين يدي الرسول صلى الله عليه وسلم .

وأودع القرآن مجموعاً في مصحف ، لدى أم المؤمنين «حفصة بنت عمر»

في عهد الخليفة الثالث «عثمان بن عفان» وُحِّدَت قراءة المصحف على حرف واحد . ونُسِخَتْ منه نسخٌ وزُعَتْ على الأمصار الإسلامية ، مع الأمر بأن يُحَرَّقَ ما عداها من مصاحف ، بإقرار الصحابة ومشورتهم .

قضت بذلك ضرورةً طارئةً لفتت إلى خطرٍ لم يكن في الحساب :

كان المسلمون من قبائل العرب قد أذن لهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، في قراءة القرآن على عدة وجوه ، تعرف في المصطلح القرآني بالأحرف السبعة ، يختلف فيها منطوق ألفاظ من القرآن دون معانيها ودلالاتها ، تبعاً لاختلاف لهجات العرب أو لغاتهم ، على وجه التيسير لهم بالقراءة على ما تطَّوعُ به ألسنتهم ، كأن يقرأ بعضهم : « كلما